بعد أن أحدثت الصين مرونة على سعر صرف اليوان أمام الدولار الأمريكي

دراسة دولية تنصح الخليجيين بتجاهل الخطوة الصينية وإبقاء الدولار عملة ربط

المنامة/ متابعات:

كشف معهد التمويل الدولي في دراسة تحديثية له أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ليست مطالبة بالاقتداء بالخطوة الصينية الأخيرة، المتمثلة في قيامها بإضفاء مرونة على سعر صرف عملتها أمام الدولار الأمريكي، بعد أن أثار ذلك مجدداً موضوع ربط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي.

وبيَّن المعهد أنه إذا كانت الخطوة الصينية ستساعد على تقليل فجوة العجز التجاري بين الصين والولايات المتحدة، فإن قيام دول الخليج بخطوة مماثلة لن يحقق الغرض نفسه، ذلك أن هيكل صادرات وواردات دول المجلس يتسم بضعف الاستجابة للتغير في سعر الصرف بسبب عدم مرونته.

وأوضح المعهد أن ارتفاع أسعار النفط والنشاط الاقتصادي انعكس على رصيد الحساب الجاري لكل من دول مجلس التعاون والصين، حيث بلغ 256 و246 مليار دولار لكل منهما عام 2008. وبعد تراجع أسعار النفط انخفض رصيد الحساب الجاري إلى 47 ملياراً لدول الخليج، بينما ظلت الصين تتمتع بفائض قدره 297 مليار دولار.

وقال المعهد: إن سلوك صادرات الدول النفطية لا يستجيب بنفس مرونة صادرات الدول الصناعية والزراعية للتغير في أسعار الصرف؛ كونه لا توجد بدائل عن النفط في الوقت الحاضر، كما أن القيم الحقيقية لعملات دول المجلس كانت قد تدهورت خلال السنوات الماضية بسبب تدهور سعر الصرف، وأن تحسنها الحالي ينسجم مع تحسن الاقتصاديات الخليجية وبات سعر صرفها الحالي يمثل قيمها الحقيقية.

وأعرب المعهد عن قناعته بأن سياسة ربط عملات دول الخليج بالدولار لا تزال هي السياسة الصحيحة، وأن هذه السياسة قد تستمر حتى قيام الاتحاد النقدي، حيث يمكن حينئذ مراجعة هذه السياسة والتحول إلى بدائل أخرى.

الناتج الإجمالي الخليجي

ويتوقع المعهد أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 983 مليار دولار عام 2010، بنسبة نمو قدرها 4.4 في المائة بالمقارنة مع العام 2009، كما سيرفع صافي الفائض في الحساب الجاري من 47 مليار دولار عام 2009 إلى 128 ملياراً عام 2010، ثم إلى 163 ملياراً عام 2011 بفضل زيادة أسعار النفط. ونتيجة لذلك، سيرتفع صافي الموجودات الأجنبية لدول المجلس إلى 1.2 تريليون دولار عام 2010، ثم إلى 1.3 تريليون دولار نهاية 2011، وهو يعادل 122 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبينت توقعات التقرير، أن السعودية ستحقق نمواً قدره 3.4 في المائة عام 2010، والإمارات 2 في المائة والإمارات 3.2 في المائة وقطر 13.9 في المائة وعمان 5.1 في المائة والبحرين 3.1 في المائة، كما سينمو القطاع النفطي بنسبة 2.6 في المائة في السعودية و2.7 في المائة في الإمارات و3.2 في المائة في الكويت و22 في المائة في قطر و7.8 في المائة في عمان و0.4 في المائة في البحرين، في حين ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.7 في المائة في السعودية و1.8 في المائة في الإمارات و3.3 في المائة في الكويت و6 في المائة في قطر و4 في المائة في كل من عمان والبحرين.

ووفقاً لتقديرات المعهد أيضاً، سيبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري 124 مليار دولار، منه 36 ملياراً في السعودية و16 ملياراً في الإمارات و45 ملياراً في الكويت و19 ملياراً في قطر وستة مليارات في عمان وملياران في البحرين.

التضخم في دول الخليج

كما يتوقع التقرير أن تسهم سياسات الإنفاق المعتدلة ووجود عرض في المواد والسكن، علاوة على تراجع الأسعار عالمياً، في بروز معدلات تضخم معتدلة في دول المجلس، حيث تبلغ 4.9 في المائة في السعودية و8 في المائة في الإمارات و4.4 في المائة في الكويت و4 في المائة في قطر و3.4 في المائة في عمان و2.8 في المائة في البحرين.

وشدد التقرير على أن هذه المؤشرات توضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي في طريقها للعودة إلى النمو القوي بفضل زيادة أسعار النفط، وتنامي أنشطة الإنتاج والتصدير، وتوسع الإنفاق الحكومي.

النمو الاقتصادي

وفي المدى المتوسط ستحظى معدلات النمو الاقتصادي في دول المجلس على دعم آخر ناجم عن الإصلاحات الهيكلية في القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة مثل ميزانيات البنوك التجارية وإعادة هيكلة المؤسسات المالية غير المصرفية، علاوة على تعزيز قواعد الشفافية والحوكمة وإدارة المخاطر.

وأعاد المعهد التأكيد بأنه بات واضحاً الآن وبعد مرور نحو عامين على الأزمة العالمية، فإن مصدر التهديد الرئيس لتعافي اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هو القطاع المصرفي في هذه الدول، خصوصاً بعد تحسن أسعار النفط وعودة الإيرادات النفطية على مستويات تغطي برامج الإنفاق الحكومي، مع توقع بلوغ متوسط سعر النفط 80 دولاراً للبرميل خلال العام 2010.

الائتمان المصرفي

وقال المعهد: إن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص الخليجي تقلص بقوة خلال العام الجاري، مع توقع زيادة المخصصات بنسبة 40 في المائة لتبلغ عشرة مليارات دولار، وهي تمثل 1.7 في المائة من إجمالي محافظ الائتمان المصرفي، كما انخفضت الأرباح بصورة حادة.

وأضاف: إن زيادة المخصصات كانت بسبب تعثر بعض الشركات العالمية الكبرى في المنطقة مثل سعد والقضيبي، كذلك الانخفاض الحاد في أسعار العقارات والإنشاءات، خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم نشوب أزمة دبي العالمية، الأمر الذي يستدعي من البنوك الإماراتية اتخاذ المزيد من المخصصات هذا العام، بينما تعبر البنوك السعودية في وضع أفضل، حيث إن أسعار العقارات بشكل عام شبه مستقرة، كما أن نسبة القروض للودائع تبلغ معدل مقبول يتراوح حولي 80 في المائة.

وقال التقرير: إن مشاكل ديون دبي سترمي بظلالها على البنوك الإماراتية بشكل خاص، والبنوك الخليجية بشكل عام، وستسهم في تقليص حجم التدفقات الاستثمارية القادمة للمنطقة، خاصة مع ارتفاع كلفة الاقتراض، واتخاذ البنوك أسلوباً متشدداً وحذر في منح القروض.

وبين التقرير أن القاعدة الرأسمالية للبنوك في دول المنطقة تعتبر قوية، إلا أن أي صعود محتمل في الديون المتعثرة زائداً الحاجة إلى تجنيب المزيد من المخصصات سيؤدي إلى بقاء ميزانيات البنوك مقيدة وغير قادرة على التحرر من تبعات الأزمة. لذلك، يقترح المعهد العمل على تطوير أسواق الديون المحلية للتغلب على هذه القيود وملء فجوة التمويل التي اتسعت في الآونة الأخيرة بسبب الصعوبات في الأسواق المالية العالمية. كما أن تطوير أسواق الدين المحلية سيسهم في خلق منحنى العائد على مختلف أدوات الدين المحلية، ويساعد المؤسسات الحكومية التي تلجأ للاقتراض إلى تحسين هيكلية استحقاقات ديونها، ومراكز السيولة لديها، علاوة على تحسين ممارسات الحكومة بموجب متطلبات الاقتراض من أسواق المال المحلية.

الأزمة المالية والخليج

وأكد المعهد، أن الأزمة المالية العالمية أدت، منذ لحظة اندلاعها، إلى هروب الأموال الأجنبية المودعة لدى بنوك المنطقة. الأمر الذي أسفر عن ارتفاع كلفة التمويل. ولاحقاً، أدت حالة الضبابية التي نجمت عن الأزمة، إلى جانب تباطؤ النشاط الاقتصادي وحركة التصحيح في الأسواق المالية والعقارية، سواء إقليمياً أو عالمياً، إلى تدهور محافظ البنوك الاستثمارية. ولحسن الحظ، فإن دول المنطقة لم تشهد أي حالة إفلاس ضمن بنوكها، وذلك لأسباب عدة، أهمها: الدعم الرسمي، والانكشاف المحدود على الأصول المتعثرة التي سممت ميزانيات البنوك الغربية، إلى جانب جاهزية حكومات المنطقة لإنقاذ البنوك المحلية في حال تعرضها لمخاطر نظامية أو حتى فردية.

ويرى المعهد، أن العام 2009 شهد ظهور بيئة تشغيلية جديدة ستواصل ضغطها على أداء البنوك الخليجية في المدى المتوسط، وتجبرها على تعديل نموذج أعمالها، وتعزز من أولوية إدارة المخاطر وتجنبها إلى مستويات غير مسبوقة، إضافة إلى ذلك، فإن البنوك المركزية في دول المنطقة تعزز من معايير رقابتها على البنوك وتتبنى تعليمات أكثر تشدداً وصرامة من ذي قبل، لكن في المقابل، ستستفيد بنوك المنطقة من التحسن المتوقع في النشاط الاقتصادي وفي بيئة الأعمال، إلى جانب تواصل الدعم الحكومي.

يفتح إمكانية تبادل الاتصالات المرئية ورسائل الوسائط المتعددة بين الشركتين

الاتصالات السعودية وموبايلي تعلنان إتمام الربط البيني الفني لشبكة الجيل الثالث المتطور

الرياض/ متابعات:

في خطوة ينتظر أن تستفيد منها نحو 40 مليون شريحة هاتف محمول في السعودية، أعلنت شركتا الاتصالات السعودية (إس تي سي)، و«اتحاد اتصالات – موبايلي»، عن انتهاء عملية الربط البيني الفني بين شبكتيهما، وذلك لتفعيل خدمات نطاق الجيل الثالث المتطور، لتبادل الاتصالات المرئية، ورسائل الوسائط المتعددة بين عملاء الشركتين خلال الأسبوع المقبل.

وبحسب بيان مشترك بين الشركتين، فإن الربط البيني جاء كخطوة تهدف تعزيز التعاون المثمر بين شركتي الاتصالات في المملكة، عبر تقديم خدمات الجيل الثالث للمشتركين، لإمكانية زيادة التواصل وزيادة تفعيل خدمات الاتصال المرئي، ورسائل الوسائط المتعددة، من خلال شبكات متطورة تسهم في زيادة فعالية تلك الخدمات، التي تنعكس على استخدام المشتركين في كلا الشركتين.

وقال المهندس سعود بن ماجد الدويش، الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات السعودية، إن عملية الربط البيني الأخيرة جاءت ضمن خطط «إس تي سي» لإيجاد خيارات التواصل المتعددة لعملاء شركة الاتصالات السعودية، في قطاع الاتصال المحلي، خاصة مع تعزيز شبكة الجيل الثالث وما بعده، بتقنيات متطورة تسهل عملية الاستفادة من خدمات الجيل الثالث مع مشتركي الشركات الأخرى.

وأضاف أن شركة الاتصالات السعودية غطت جميع أرجاء البلاد بشبكتها المتطورة، عبر بنية تحتية تتضمن أحدث وأفضل المقاييس العالمية، ليتمكن عملاء «الاتصالات السعودية» من التمتع بكل ما توفره من خدمات الجيل الثالث، مؤكدا أن مستخدمي الهاتف الجوال في السعودية يعدون من أكثر مستخدمي التقنيات الحديثة في المنطقة، متوقعا أن تشهد تلك الخدمات نموا مع تنامي الطلب على التقنية الحديثة في سوق المملكة. وأكد المهندس الدويش على حرص شركته على تمكين عملائها من الاستفادة بخدمة الاتصال المرئي، عبر إجراء واستقبال المكالمات المرئية من خلال الهاتف الجوال، بالإضافة إلى الاستفادة من الرسائل متعددة الوسائط من الجوال، عبر إرسال الرسائل المصورة والصوتية وملفات الفيديو، بالإضافة إلى النصوص بمحتوى كبير، يصل إلى 400 كيلوبايت في الرسالة الواحدة، مع مختلف الشبكات في المملكة.

وأعرب المهندس الدويش عن شكره وتقديره لشركة «اتحاد اتصالات – موبايلي» لتعاونها في سبيل إنجاح عملية الربط البيني بين الشبكتين، الأمر الذي يفتح المجال أمام عملاء الشركتين في استخدام التقنيات المتطورة في عمليات الاتصال المرئي ورسائل الوسائط المتعددة، من خلال بنية تحتية مجهزة بأحدث وسائل تقنيات الاتصال، بما يعزز مفهوم المنافسة التي تسعى إليها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بهدف خدمة عملاء الهاتف الجوال.

وبحسب البيان فإن عملية الربط البيني في خدمات الجيل الثالث سيستفيد منها نحو 40 مليون مشترك في شبكات الهاتف الجوال لكل من شركة الاتصالات السعودية وشركة «اتحاد اتصالات»، وهو الأمر الذي من شأنه الإسهام في تفعيل خدمات الاتصال المرئي وإرسال الوسائط المتعددة بين الشركتين، إضافة إلى استفادة العملاء بشكل أكبر من أحدث شبكات الاتصال في الجيل الثالث المتطور.

من جهته قال المهندس خالد الكاف، الرئيس التنفيذي في شركة «اتحاد اتصالات - موبايلي»، إن الشركة سعت إلى يصال خدماتها في شبكة الجيل الثالث المتطور، لتوفير أحدث خدمات الاتصالات، مشيرا إلى أن الربط البيني مع شركة الاتصالات السعودية جاء ليكمل توفير الخدمات مع شبكات شركات الاتصالات بما يخدم مصالح القطاع بشكل عام، كما أن هذه الاتفاقية تعتبر امتدادا لقرارات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ذات العلاقة.

بعد أن أقرت لجنة بال بإلزام البنوك العالمية بتعزيز رأسمالها.. مصرفيون:

تطبيق البنوك السعودية حماية رأس المال يرفع كلفة التمويل ويعزز إصدارات الصكوك

الرياض/ متابعات:

أكد مصرفيون سعوديون، أن إصدار لجنة (بال) الدولية لمديري البنوك ، مسودة قواعد تنظيمية تجبر البنوك في جميع أنحاء العالم على تعزيز رأسمالها، لن يؤثر سلبا في القطاع المصرفي السعودي، وأن تلك الإجراءات ستكون داعمة لأداء القطاع خلال السنوات المقبلة.

وقال الاقتصاديون إن عضوية المملكة في هذه اللجنة إلى جانب عضويتها في باقي المؤسسات المالية والمصرفية الدولية وعضويتها في مجموعة العشرين، تجعلها ملزمة بإتباع الخطوات والإجراءات التي تتخذ، مؤكدين أن هناك لجنة في المملكة ترأسها مؤسسة النقد، وهي لجنة الالتزام البنكي، المناط بها متابعة تنفيذ البنوك السعودية الإجراءات الدولية الجديدة.

وأوضح المصرفيون أن رفع رأسمال البنوك السعودية وتعزيز احتياطياتها النقدية لن يؤثرا في مستوى الائتمان المصرفي المقدم في السوق المحلية، وسيعملان على تعظيم فوائد وحقوق الملاك والمساهمين، كما أنهما سيدعمان إصدار مزيد من الصكوك والسندات محليا، بسبب ارتفاع كلفة رأس المال.

يأتي ذلك بعد أن قالت لجنة(بال) الدولية (بازل3) ، إنها في طريقها إلى تقديم مجموعة متكاملة من الإصلاحات المتعلقة برأس المال والسيولة في وقت مناسب، لتعرض على قمة زعماء مجموعة العشرين في سيؤل في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وقالت لجنة بال، ومقرها سويسرا، إنها ستطلب من البنوك تعزيز حماية رأس مالها عندما ترى السلطات الوطنية أن زيادة معدل نمو الائتمان مرتبط بتزايد المخاطر التي يتعرض لها النظام.

وقالت اللجنة في بيان «سيضمن ذلك أن يكون لدى القطاع المصرفي ما يكفي من رأس المال لحمايته من خسائر مستقبلية محتملة».

واستحدثت إسبانيا إجراءات الحماية بعد أزمة سابقة، ودفع نجاح بنوكها الكبيرة في مواجهة الأزمة العالمية، مجموعة العشرين إلى إتباع الإجراءات نفسها.

وستستكمل خطة الحماية في نهاية العام، وستشكل جزءا من حزمة الإجراءات الرئيسة الثالثة للجنة بال، بدلا من تنفيذها بشكل منفصل. كانت البنوك تأمل في تأخير تطبيق خطط الحماية من الدورات الاقتصادية.

كما كانت البنوك تأمل في أن تعلن اللجنة عن بعض اللمحات بشأن المستويات الجديدة والمرتفعة لرأس المال التي ستكون في الحزمة النهائية لتوضيح حالة عدم اليقين التي تهدد أسهم البنوك، لكن المسودة لم تشمل أي تفاصيل معينة.

وسيتم منح البنوك عاما لتعزيز إجراءات حماية رأس مالها إلى المستوى المطلوب، قبل أن تطبق القيود على أرباح الأسهم وتوزيعات أخرى على الأرباح.

وأنهت لجنة (بال) ـ المؤلفة من محافظي البنوك المركزية ومراقبين مصرفيين من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين ودول أخرى - اجتماعا دام يومين، إذ بدؤوا باستكمال حزمة من الإصلاحات الصارمة التي تهدف ضمان أن يكون لدى البنوك ما يكفيها من رأس المال والسيولة لمواجهة أزمات أخرى دون اللجوء إلى مساعدة دافعي الضرائب مجددا.

بعد (3) أشهر من بداية تدفقه في خليج المكسيك

(بي بي) تتنفس الصعداء بعد نجاحها في وقف التسرب النفطي

لندن/ متابعات:

ارتفع سهم شركة بريتش بتروليم البريطانية العملاقة للنفط (بي بي)، إلى أكثر من 5 في المائة في بورصة لندن، بعد أن قالت الشركة المتعثرة إنها أوقفت، بشكل مؤقت، تدفق النفط في بئرها البحرية بخليج المكسيك الأميركي.

كان السهم قد تراجع إلى ما دون 300 بنس في ذروة الأزمة، الشهر الماضي، ليهبط إلى أدنى مستوى له منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، لكنه قفز إلى نحو 425 بنسا، مع تلمس المستثمرون مؤشرا على الارتياح من إعلان (بي بي) ،أن التدفق النفطي توقف بشكل مؤقت بعد ثلاثة أشهر من انفجار منصة النفط ديب ووتر هورايزون

وتتواصل أعمال الاختبار على غطاء جديد محكم لتثبيته على البئر المدمرة، كما أن الشركة طلبت اتخاذ جانب الحذر.

وقالت الشركة في بيان، إنه على الرغم من عدم إمكانية التأكيد، فإنه من المتوقع ألا يتدفق أي نفط إلى المحيط أثناء الاختبار. وحتى إذا لم يخرج زيت أثناء عملية الاختبار، فليس ذلك مؤشرا على أن تدفق النفط والغاز من البئر قد توقف تماما».

وقالت (بي بي) في وقت سابق، هذا الأسبوع، إن تكاليف احتواء التدفق ارتفعت إلى 3.5 مليار دولار. من ناحية أخرى، قالت تقارير إن الشركة تسرعت في بيع أصول، بما يصل إلى 20 مليار دولار، لتمويل تكاليف الكارثة، والتخفيف من المخاوف بشأن قوتها المالية.

وقالت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية، إن تفاصيل عمليات البيع تتم بلورتها، وتشتمل على التخلص من أصول أميركية بقيمة تصل إلى 12 مليار دولار لشركة «أباتشي»، وهي شركة أميركية مستقلة للنفط والغاز. وبحسب وكالة الأنباء الألمانية، سوف تشمل الصفقة حصة في حقل «برودهو باي» الضخم للنفط في ولاية ألاسكا، الذي كان واحدا من الأصول المهمة للشركة البريطانية في سبعينات القرن الماضي، لكن قيمته تراجعت الآن.

كما من المتوقع أن تبيع الشركة بعض أو كل حصتها البالغة 60 في المائة بشركة «أميركان إنرجي أوف أرجنتينا»، وتبلغ قيمتها 9 مليارات دولار، وحصصا في حقول للنفط والغاز في كولومبيا وفنزويلا وفيتنام، وفقا لما ذكرته للصحافة.

كما تمت مناقشة إتمام صفقة مع شركة «رويال داتش شل» الإنجليزية الهولندية، لشراء حصة أقلية لشركة (بي بي) في حقل مارس بخليج المكسيك.

سريلانكا تستقطب المزيد من السياح العرب

الوسط/ متابعات:

كشف مكتب سريلانكا لترويج السياحة في الشرق الأوسط عن ارتفاع أعداد السائحين العرب القادمين إلى سريلانكا من منطقة الشرق الأوسط خلال النصف الأول من العام 2010 بنسبة بلغت 102 في المائة مقارنة بنفس الفترة خلال العام الماضي، وذلك وفق الإحصائيات التي صدرت مؤخراً عن هيئة تطوير السياحة السريلانكية.

وأوضحت مديرة مكتب سريلانكا لترويج السياحة في الشرق الأوسط، هبة الله الغيص المنصوري: «بعيداً عن التحديات الاقتصادية العالمية، شهدت جزيرة سريلانكا نمواً وإقبالاً ملحوظاً بالنسبة للسائحين من منطقة الشرق الأوسط وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي من الباحثين عن زيارة واستكشاف أماكن جديدة لديها الطبيعة الساحرة والإمكانيات لتوفير أعلى مستويات ودرجات الكفاءة للخدمات ذات الجودة الفائقة وبأسعار تنافسية بالإضافة إلى المناخ المعتدل ووفرة الشواطئ والمنتجعات السياحية الراقية وقرب المسافة التي لا يفصلها عن الإمارات سوى أربع ساعات طيران. لذا يخصص السائحون من منطقة الشرق الأوسط الوقت والمال لرحلات السفر حيث كانت سريلانكا أحد الوجهات المفضلة لديهم وهو ما تعكسه الزيادة الهائلة لأعداد السائحين خلال النصف الأول من العام 2010».

وتابعت المنصوري، قائلة: «لقد انتهينا مؤخراً من حصر نتائج النصف الأول من العام 2010، والذي شهد زيادة بنسبة 102

في المائة مقارنة بالنصف الأول من العام 2009. وبينما بدأت عملية تعافي الاقتصاد في العام 2009 مع نهاية فترة الحرب التي دامت لثلاثة عقود، كانت العودة قوية وسريعة وساهمت منطقة الشرق الأوسط في هذا التعافي من خلال نمو هائل في أكبر الأسواق مثل الإمارات بنسبة 209 في المائة والسعودية بنسبة 96 في المائة والكويت بنسبة 50 في المائة».

صناعة السياحة في سريلانكا قوية كما أن الحكومة لا تألو جهداً لتطوير هذه الصناعة إيماناً منها بدور السياحة في تعافي الاقتصاد الوطني واستقراره.

وأضافت المنصوري: «لانزال نحافظ على نتائجنا الإيجابية خلال الأشهر المتبقية من العام حيث نجحنا في بناء علاقة ثقة قوية مع عملائنا في المنطقة وكذلك شركاء السفر، وسوف نواصل جني ثمار ذلك مع التحسن التدريجي للوضع الاقتصادي».

وتعليقاً على الإستراتيجية التسويقية لمكتب سريلانكا لترويج السياحة في الشرق الأوسط أوضحت المنصوري قائلة: «كان علينا أن نتكيف مع حاجات المستهلكين المتغيرة والاستفادة من اتجاهات مثل الحجز المتأخر، زيادة استخدام الإنترنت للاطلاع على الحجز من خلال دعم حضور سريلانكا على شبكة الإنترنت إقليمياً».

وأشارت المنصوري إلى أنه في منطقة الشرق الأوسط تحديداً، يبدو أن حركة السفر إلى المناطق الأقرب ولفترات أقصر مقابل مزايا مالية كبيرة انتعشت خلال فترة ما بعد الأزمة.

وقالت: «يتطور سوق السفر للخارج على مستوى المنطقة وهو ما يستدعي بالضرورة حدوث تغيرات حيث أننا بحاجة إلى أن نعي ونفهم المستهلك أفضل حيث يمكننا ترويج الوجهة له».